جائزة قاسم سليماني للأدب...

معن البياري

أمّا وأن معمّر القذافي وجد من يأخذه على محمل الجدّ لمّا اخترع جائزته العالمية لحقوق الإنسان، وفاز بها مرة الأميركيون الأصليون (!)، وأيضا لمّا اخترع جائزته العالمية للآداب، واستحقّها مرّة داعية التنوير الذي لا يُجارى، جابر عصفور. أمّا وأن محمد دحلان لقي أيضا من يقبضه على محمل الجدّ لمّا ابتكر جائزته للتميّز والإبداع، وتقدّم لها 761 متنافسا في دورتها الأولى، ونالها عشرة في عشرة فروع (أحدها الفنون الاستعراضية!)، أين هي أوجه الغرابة في إطلاق جمعية الصداقة الفلسطينية الإيرانية (نعم هكذا) جائزة الشهيد قاسم سليماني للإبداع في الفن التشكيلي والشعر (عن رمزية سليماني وشخصيته)؟ وهل من غرابة في إشهار مهرجان سينما الحقيقة للأفلام الوثائقية في إيران جائزة الشهيد الحاج قاسم سليماني، وفي تخصيص مهرجان فجر السينمائي الإيراني جائزة القائد للشهيد قاسم سليماني لأفضل فيلم عن الجهاد والمقاومة، وفي إطلاق المنتخب الوطني للثورة الثقافية في إيران (نعم هكذا) جائزة قاسم سليماني العالمية للتضحية؟ وما الداعي لاستهجان تشكيل الرئيس الإيراني السابق، حسن روحاني، مجلسا من 19 عضوا لوضع السياسات لجائزة اللواء قاسم سليماني العالمية (تضم ممثلا عن حركة الجهاد الإسلامي)؟ يذكّر بما جاء أعلاه إعلان «جمعية أسفار للثقافة والفنون والإعلام» في لبنان، أخيرا، إطلاق الدورة الثانية من «جائزة قاسم سليماني العالمية للأدب المقاوم»، والتي كان قد جرى احتفال في بيروت، لتكريم الفائزَين في دورتها الأولى، برعاية الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، في يناير/ كانون الثاني الماضي، بحضور شخصيات من الحزب وأنصاره، وقرأ الممثل السوري، أيمن زيدان، أسماء الفائزين، وهم ثلاثةٌ في كل واحدة من فئات الجائزة الثلاث، القصيدة العمودية والشعر والرواية. ويجري تكريم كل فائز بمسكوكاتٍ ذهبية، 60 للأول 40 للثاني و20 للثالث. وجرى الإعلان أخيرا عن أسماء بقية العشرة الأوائل ونيلهم جوائز ترضية. وقد بدا العزوف عن تقديم مبالغ نقدية بالدولار تعبيرا عن رفض هذه العملة الأميركية، وفيما الفائزون من لبنان وسورية وفلسطين والجزائر والعراق، فإن القائمين على الجائزة مطالبون بالتواضع بعض الشيء، فلا يبقون تسميتها «عالمية».

كان مهما أن ذلك الحفل أشهر أسماء أعضاء لجان التحكيم. وربما يستثير أرطالا من الاستهجان أن تلقى من هؤلاء، مشتغلين بالإبداع والفنون، أي بالجمال بداهةً، بالحرية والاحتفال بالحياة وأخيرا، فيما الجائزة الركيكة هذه تحمل اسم شخصٍ احترف الدفاع عن المستبدّين والمذهبيين، وياسم محاربة الإرهابيين رفع بيارق المقاومة ضد من لا نعرف من هم، شارك في قتل آمنين اشتاقوا إلى بعض حريةٍ في سورية، وفي استهداف عراقيين تحت رايات متعصبة. اختار الروائي الفلسطيني، رشاد أبو شاور، والشاعران اللبنانيان محمد علي شمس الدين واسكندر حبش، أن يكونا من بين ناس جائزة قاسم سليماني (العالمية!) هذه. الرجل المشهود له بملكاته المعلومة في إنشاء الميليشيات وتسليحها والمرابطة معها عند خطوط التماسّ مع خطوط التقسيمات العنصرية والطائفية في العراق ولبنان (واليمن). لقد ارتضى الثلاثة (ومعهم صادق الصكر من العراق ومحمد القاضي من تونس وحسن م يوسف من سورية وأحمد بخيت من مصر وعلي نسر من لبنان وياسين بن عبيد من الجزائر) استخدامهم أدواتٍ في مشروع قاسم سليماني الذي يتولاه حزب الله في لبنان، والحوثيون في اليمن وعصائب الحق وجماعات الحشد الشعبي، المذهبي في العراق. وكان الادعى، قبل أن يلتحقوا بالذي يضعُ به اسم قاسم سليماني من عداءٍ للعرب والعروبة، ومن استقواءٍ على بلدانهم وأوطانهم ومجتمعاتهم، والاكتفاء بالزعيرة الفظيعة أمام الوحش الإسرائيلي، أن يشلحوا صفاتهم شعراء وكتّاب أدب.

مقادير الإساءة كبيرة في جائزةٍ في الأدب تحمل اسم قاسم سليماني، وكل أدب حقيقي وجميل مقاومٌ، بداهة، للقباحة، والعنصرية، والتمويت، وهذه من بعض شمائل أقام عليها الجنرال الإيراني القتيل الذي أعمل في سورية والعراق واليمن ما تحتاج الأمة العربية إلى مئات السنين لتتعافى منه .. ليصنعوا له في إيران ما شاءوا من جوائز في السينما وغيرها، ما دخل لبنان الذي كان مظلّةً وارفة للحريات والجمال والإبداع، ليتطوّع أبناءٌ منه لتعظيم هذا الرجل، ومنح سبائك ذهب لمن يظنونه قدوة نضال، ولاستقدام رشاد أبو شاور ومن في رهطه للإساءة للأدب والإبداع .. ما دخل لبنان؟

الإسلاموفوبيا ظاهرة أم تخطيط سياسة؟

مهنا الحبيل

عادت السويد إلى تصدّر المشهد الأوروبي في تأمين مسرح الكراهية للإسلام والمسلمين (الإسلاموفوبيا)، وعاد السؤال، في ظل حركات الاحتجاج التي نفذها شبّان مسلمون في السويد، وشملت مواجهةً عنيفةً مع الشرطة، إثر الترخيص لكراهية المتطرّف راسموس، عن مستقبل العلاقات المدنية للمسلمين في السويد، أو المهجر الغربي في العموم، فهناك لأدلة واضحة على أن صحّة الكراهية التي تصنع التوتر الخطير في المجتمعات الغربية مع المسلمين لا تزال تواصل دحرجتها، ومشهد الانتخابات الفرنسية يؤكّد هذا الرصد.

ووفقاً لما نشرته الصحافة السويدية ذاتها عن راسموس بالودان، الذي يواصل عمليات حرق نسخ المصحف الشريف، فإن مشروعه المعلن هو الوصول إلى تشريع يؤسّس لقوات شرطة عسكرية تُجلي اللاجئين قهراً، وهو يضع إطاراً حصرياً لمفهوم المواطنة في السويد، وقبلها الدنمارك، جنسيته الأصلية، لا يمكن أن تشمل المسلمين، حسب معاييره.

ويحظى راسموس بتأييد حزب ال SD السويدي (ديمقراطيو السويد)، وهو حزبٌ ذو نزعة نازية وعنصرية، لكنه يملك كتلة برلمانية. وعند بدايات تأسيس حركته اليمينية المتطرفة، حظيت بدعم من حزب الجبهة اليمينية، الفرنسي المتطرّف. وعلى الرغم من عوائق تعرّض لها، بسبب مواقفه ضد اليهود، حيث لا تسمح له الحياة السياسية في الغرب بالتعرّض لليهود، إلا أنه عاد ليكسب زخماً جديداً كان من أبرز عوامله تركيزه على استهداف المسلمين وتبنّي تهجيرهم. ولقد نقل راديو السويد في إبريل/ نيسان 2021 دعوة الحزب إلى قانون، يُشرّع سحب الإقامة من كل أفراد العائلة التي يتورّط أحد أفرادها بجريمة خطيرة، وهو يعتبر أن أي «سلوك معادٍ للمجتمع جريمة»، بحسب أيديولوجيته، أساس قانوني للترحيل، وبالطبع تركّز حملاته على المسلمين. ولهذا التخادم بين راسموس وأحزاب اليمين المتطرّف امتدادات تعاطف في الحالة السويدية، إضافةً إلى أسئلة القلق من الوجود الإسلامي التي تنتقل إلى قطاعات أخرى من الشعب، في ظل دائرة الفراغ التي تفصل بين المسلمين ومواطنيهم، وهي ظاهرةٌ تتعدّى السويد إلى مجمل الغرب، حيث تقلّ جسور التواصل وتفعيل علاقات الشراكة الوطنية التي يمكن للمسلمين عبرها شرح قيمهم وتقديمها بصورة أخلاقية، في حين يتقاصر العمل المدني الحقوقي والسياسي كثيراً.

ولقد انفجرت المصادمات أخيرا بعد حملات مواجهات احتجاجية، على منظمة رعاية الطفولة (السويسيال)، والتي يشتكي المسلمون من تصاعد عمليات استهدافهم عبرها، وتأميم أطفالهم بعد الوصاية عليهم من تشريعات الدولة التي أعطت صلاحيات خطيرة للمنظمة، تكفي لتمزيق البيت المسلم المهاجر. وتتعدّد الشهادات التي تفيد بأن حالات أخذ الأطفال ليست قائمة على سلوك عنيف خطر عليهم من ذويهم فقط، ولكن المنظمة تركّز على كل قيم تخالف نظام الأسرة وتعريفها في المجتمع المسلم، مبرّرا لاتخاذ خطوات عنف (قانوني) لنزع الأطفال من ذويهم، وهي أيضاً ظاهرة تتجاوز السويد إلى دول غربية أخرى.

تنقلنا هذه الخلاصة المهمة لفهم أجواء ما يقع في السويد، أيضا إلى فهم سؤال الرفض والقلق الكبير في الغرب، من وجود المهاجرين، وهو في الحقيقة أزمة مجتمعات المسلم، مبرّرا بسيادة تاريخية للغرب، قبل الوصول إلى إشكالات السلوك غير السوي، أو بعض الانحرافات المؤكّدة للقادمين من الشرق، التي تساهم بالضرورة في أزمة مجتمعات المسلمين، وتحرمهم من فرص تقديم قدوات، والحصول على مواطنة أكثر عدالة، فالأمر اليوم بات أعقد من هذا القصور، لكون فكرة استهداف القيم الإسلامية ضمن حقّ الأسرة والطفولة المحض، بات تحت هذا الاستهداف التشريعي، ثم شعرت حملات إعلان الكراهية الخطيرة التي لا يوجد أصل فلسفي ولا أخلاقي تشريعي يضعها في ميدان حرية التعبير، وإنما حرية التجريح والإساءة، ونقض السلم الاجتماعي في المجتمع، وهو التعريف الذي يتطابق مع تصرفات راسموس وغيره. .وهناك تسلسل متداخل في أزمة الغرب مع المهاجرين، توضح في الآتي:

أولا، أصل القضية هو في تضخّم انهيارات الجنوب، والذي ساهمت فيه القوة الغربية التي أصبح عليها العالم، في التشريعات الدولية أو الإدارة العالمية (لقيم) السوق، وبالتالي اختلال الميزان العالمي مع تطور الفساد والاستبداد في الجنوب، وإيجاد انقسام عالمي بين مناطق للهجرة مستقرّة غنية ومناطق فقيرة متفجّرة.

ثانيا، وعلى الرغم من وجود أسس تشريعاتية مضيئة إنسانية، إلا أنّ الحاجة لليد العاملة، وخصوصا في ظل ضعف النسل في الأمم الغربية، قد فرض احتياجات التشغيل لمصالح الغرب عبر هذه العمالة والوظائف التي يمثلها المهاجرون. وهنا نؤكد على عمليات الاستثمار القائمة للموارد البشرية المهاجرة.

ثالثا، ازداد عدد المهاجرين، وبالتالي، أصبح مجتمع الغربي القديم يضيق بحصول المهاجر على المساحة السياسية والحقوقية ذاتها، وحينها برز موقف الرفض المتعدّد في تصريحات سياسية، وأصبح الضيق من اللاجئين مادّة صعود إعلامي، على الرغم من أن جذر الأزمة هو رأسمالية السوق الجشع، والسياسة التي تحرّكه.

رابعا، يجب أن يشار هنا إلى أنه حتى إطلاق مفاهيم الحرية والديمقراطية لم يعد يمثّل حلاً سحرياً، لا في الغرب ولا في الشرق، فالمزق بات في فلسفة النظام المدني الحديث الذي يُسقط عبره المصطلح، من دون تصحيح الواقع لصالح الإنسان وحق كرامته وحق مشاركته الشعبية.

إذن، هذا التصادم والعجز وعدم قبول فتح أبواب تفاهم، مع ثقافات الأمم، وبالذات القيم الأخلاقية الإسلامية، واستحضار تاريخ الصراع الغربي الإسلامي القديم، في وجدان المشاعر القومية، وحجم التشويه الذي يتعرّض له الإسلام والنبي محمد صلى الله عليه وسلم، ساهم بقوة في دمج الماركين الغربيين، وفتح أبواب التحريض لا المعالجة، مع أن أهم قواعد الدولة المدنية هو السلم الاجتماعي. وهنا نقطة نظام قوية في خلل الجريمة الفكرية التي مثلها راسموس وغيره، وتصريح وزير العدل السويدي في تأييد حق الأعمال العدائية لمشاعر المسلمين، ورفضه الردود المستنكرة، مسبوقا بتصريحات عديدة من مسؤولين غربيين، وهو ما يؤكد أن التقاطع السياسي المسبق متصلٌ بالظاهرة.

> لم يعد إطلاق مفاهيم الحرية والديمقراطية يمثّل حلاً سحرياً، لا في الغرب ولا في الشرق

(كاتب عربي في كندا)

فن تكسيرِ العظم السوري

عبير نصر

نستطيع أن نجزم باطمئنان أنّ صناعة الفن السوري لم تكن مصدراً موثوقاً لعرض السردية الواقعية الاجتماعية، رغم هذا، ومع الاستقلاليّة المحدودة، ولو على استحياء، وفي حقل سياسي ملغّم باحتمالات العقاب، والاستلحاق، والتواطؤ، لم يتوانَ صنّاعه عن تطوير جمالية سوداوية الواقع السوري، وتوسيع دائرة النقاش العام، والاقتراب من حدود المحرّمات، في وقتٍ كانت تثبت فيه السلطة الحاكمة خواء اللغة الإصلاحية الطنّانة، واستمرار دولة البوليس القمعية. وبالاعتماد على الأشكال الفنية المتقدّمة لعقدي سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، والتي صوّرت حاضراً مُتدهوراً في وقتٍ لم تقدّرت فيه مستقبلاً خلاصياً، أهم ما ميّز تلك الحقبة نظرية "التنفيس جزئياً"، حيث نُسبت للنظام سيطرة شبه كاملة على إيجاد المعنى الفني المُراد إيصاله إلى الجمهور السوري، من خلال الضغط على الفنّانين البارزين من أجل دفعهم إلى ذمّ النظام، وهو ما تُطلق عليه عبارة "النقد بالتكليف". وتضمن الرقابة "الملتبسة" عدم معرفة الفنانين، وجماهيرهم، إن كانوا فعلاً يعارضون النظام أم يطبّقون تعليماته.

في المقابل، ينبغي ألا ننسى أنّ المسرح بظلّ على حدّ تعبير الفرنسي جان فيلار أكثر الفنون المهدّدة بالتوقف أو الاضمحلال حين يفقد الحرية. إنه فنّ توهمنه القيود، ولا يهم أن تكون هذه القيود محتوية، أو هدنية «الاحتواء» وهدنية «المنع والمصادرة». وعليه يمكن القول إن المسرح السوري تعلم السباحة، فعلياً، في بحر السياسة العكر، ومن دون أن يخدش قوارب الأسياد، ففي مسرحية «ضيعة تشرين» عام 1974، على سبيل المثال، يتحدّى الممثل دريد لحام مع محمد المغوط الصيغ المحدّدة الشائعة للحقيقة، ويسخر من السلطة الرسمية وهو يقضّ بشكل رمزي قصة ضياع الأرض المحتلة. في هذه المسرحية يأتي اللصوص ويسرقون الكرم، وهو مهمّ إحدى العرائس. إثر ذلك، يقرّر المختار أن أفضل طريقة للتعامل مع اللصوص تكمن بإيجاد عداوات بين القريتين حتى يتمّ نسيان الكرم. خلال سباق الأحداث، يجري عزل المختار وياتي بديل ليأخذ موقعه، ويعقبه آخر وآخر. وكلّ واحد يقدّم خطاباً وطنياً للقائد «الأصيل»، بينما يحذّر المواطنين من المؤامرات السياسية. في جوهرها، تسترد هذه المسرحية ظاهرة تقديس حافظة الأسد من الحطام النقدي، باختراع نهاية مُرضية تحتفل ببطولة المختار الأخير، الذي يُجري إصلاحاتٍ جدّية ويكرس نفسه لاستعادة الكرم، وينجح في ذلك على وقع الموسيقى الوطنية، في «ضيعة تشرين» إذاً يمكن أن تعمل ضمن سياق النقد السياسي المسموح به رسمياً، لأنها يمكن أن تُقرأ جزئياً على أنها تلائم الأسد في عالم التغطيم والتخليد، واحترام السلطة، واستعادة الحقوق.

في بداية الحقبة الأسدية الثانية، تراءى للجميع أنّ الزعيم الجديد يتطلعه الغربي وزوجته المولودة في بريطانيا، مستعدٌ لتفكيك الدولة البوليسية المعسكرة. وعندما قدّم خطاباً إصلاحياً أمل العاملون في الصناعة التلفزيونية أن يُزحزح إلى ممارسة بنّاءة. لكن إخماد النظام ربيع دمشق عام 2001، عن عودة صريحة ونهائية إلى النظام القديم. وعليه، ساد الدراما السورية التباس أخلاقي في ظلّ قمع سلطوي جديد، وبطريركية سياسية محضنة، بينما بالواقعية الاجتماعية، لإثارة موضوع الهامشية الحقيقية والمجازية، حيث تجري معالجة سلسلة من المشكلات الاجتماعية على نحو ممنهج، وتشمل غياب المساواة الجندرية، وصراع الأجيال، والصراع الطبقي، والهجرة، واغتلال الإعلام، وإساءة معاملة الأطفال، والعنف المنزلي .. إلخ. وغالباً ما تنتهي الأعمال الدرامية على نحو حزين، من دون طرح حلّ، بينما تلعب دور صمّام أمان يوفّر للذوات المقموعة فرصة للتنفيس، من خلال استيعاب الانشقاق ونزع فتيله، ومنح النظام مظهراً منفتحاً يعطي السوريين انطباعاً بأنّ القيادة واعية بالمشكلات الاجتماعية والسياسية وملتزمة بمعالجتها. بطبيعة الحال، ليست الأعمال السورية الفنية «الملتبسة» ببساطة نتاج سياسة دولة فاشية، بل هي نتاج صراع فنيّ حول الثقافة السياسية التي يحملها الوعي الشعبي، بينما تتبارى أجنحة من القيادة والأجهزة الأمنية على إيصال رسائل في مشهد إعلامي وطنيّ مراقب بشدّة، من خلال تفاعلات مبطّنة مع صنّاع الدراما المستثمرين بدورهم في الوضع القائم، حيث تتكفل المفاوضات بينهم وبين ممثلي النظام الإصطفاف الأيديولوجي بدل النقد الهدّام.

وإذا اعتبرنا أنّ في مقدور السياسة إجراء جراحة آمنة للواقع، بغرض فصل مكوّناته بعضها عن بعض، ما يتيحُ لنا فهمه في سياقه الطبيعي، فإنّ إزاحتها، عنوةً، عن لغة السرد الدرامي تعطّل أدوات الفهم كلياً لدى المتلقي السوري القُطن الذي تراه السلطة مجرّد كائن مسلوب الإرادة والوظائف، يحتاج إلى وجبات دسمة من التلقين المباشر لمواصلة عطالته الوجودية. بينما لا يهمها، إن شاهد شعبُ باكمله ممثلاً يسفك الدماء بوحشية في مسلسل من التاريخ الإسلامي لينشر دين الحق، أو مسلسلاً اجتماعياً مأساوياً عن أسر أبد عوالي أفكار ليبرالية تنتقد الكبت الجنسي وتروّج المساكنة، أو آخر يجسّد البيئة الشامية، وفيها لا يتردّد الأخ «القبضاي» في «شَحْت» أخته على البلوعة إن شكّ بأخلاقها .. إلخ. لا يهزّها هذا كله، والخبيار أكثر مما تصلح لأي عمل فنّي يقدّم حلاً أو فكرة للخلاص.

تلك القصدية الفنية المؤدلجة باتت أكثر رحابةً من أقصاف تسجين النصوص الدرامية داخل الورق مؤتمرةً بنواهي الرقيب، ومتقزّمةً من رؤى السلطة لمسار الأحداث داخل البلاد. لذا أخفقت في أن تعكس مردوداً معرفياً على البنية الفكرية للمجتمع، وهذا بفعل تمكّن الأدوات القمعية الرقابية للسلطة تارةً، وبفعل ميراث طويل من الخوف تارةً أخرى. لذا نجد أنّ الدراما السورية، في أكثر من خمسة عقود، لم تكسر طوق ما يمكن تسميتها «الوطنيات الحماسية»، بعدما تخفّفت من أحمال الواقع المصوغ سياسياً، وغضّت النظر عن بلادٍ مُغتلّة من كلّ جوانبها، فتقشّفت نصوصها عن تقديم الحياة بصورتها القاتمة، لتغدو الأزمة السياسية العميقة التي ما زالت تعيشها سورية مجرّد فُقّاعة تطفو على سطح الواقع المقترح دراميّاً.

> غضّت الدراما السورية النظر عن بلادٍ مُغتلّة من كلّ جوانبها، فتقشّفت نصوصها عن تقديم الحياة بصورتها القاتمة

(كاتبة سورية)

كاريكاتير **عماد حجاج**

جنود نظاميون في حلب (فرانس برس)

لبنان زورقاً يُغرَق بساكنيه

جيرار ديب

حزنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «إزاء الحادث المأساوي الذي وقع قبالة ساحل طرابلس، بعد غرق قارب كان يقل أكثر من 84 شخصًا». هذا وتتواصل عمليات البحث والإنقاذ بحرًا وجوًا، بعد غرق المركب، الذي كان على متنه عشرات الأشخاص قبالة الشواطئ اللبنانية.

في الشكل هو انقلاب زورق قبالة سواحل طرابلس، حيث ذكر مسؤولون أن ثمانية أشخاص على الأقل لقوا حتفهم، بينهم طفلة، وأنقذ نحو 50 آخرين، ولا يزال الجيش يحاول العثور على ناجين، ليل السبت – الأحد. وكانت «رويترز» قد نقلت عن مصادر لبنانية أن المركب غادر شمال لبنان بشكل غير قانوني بهدف الهجرة. وفي المضمون، هو زورق من عشرات الزوارق التي تغادر خلسة لبنان بطرق غير شرعية إلى قبرص أو غيرها من دول يرى فيها المهاجر أرض الأحلام، هربًا من واقع يائس بائس، حيث تخلى المسؤول عن مسؤوليته في تشريع القوانين التي تحميه من عمليات الهدر والفساد، وحيث إن أحزابًا تتلطى وراء حضورها ضمن مناطق نفوذها، وتحت شعارات دينية، بغرض التفاف الأحزاب من خلالها على فكرة قيام الدولة، معرقلة أداء مؤسساتها العسكرية والقضائية. إذ يتعالى الزعيم في «الدولة الرخوة» على سلطة القضاء، ويسير القانون بما يتناسب مع مصالحه، كي يصبح المسؤول أعلى من الدولة وتشريعاتها، وغير خاضع للمحاسبة.

يعرّف الاقتصادي السويدي غونار ميردال (1987) «الدولة الرخوة» بأنها «التي تضع السلطة فيها القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون». ولمن يشاء أن يقارن بين ما كتبه غونار وما يعيشه اللبنانيّ، وكيف يستطيع المسؤول التفلت من العقاب، وتعطيل دور القضاء، وعدم تطبيق قانون الكابيتول كونترول، واتباع التوظيف حسب المحسوبيات لا حسب الكفاءات، وأن يعمد إلى تهريب أمواله بالتواطؤ مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

في مقابل هذا، حجزت في المصارف أموال المودعين الذين لا «ظهر» يحميهم، ولا من يسأل عن مدّخراتهم ولا عن جنى عمرهم سوى بالشعارات الانتخابية والعنتريات النيابية، لا يتوقف الأمر عند من غرق في زوارق أطلق عليها راكبوها اسم «زوارق النجاة» من «جهنم»، هي الحالة التي صارحهم بها رئيس الجمهورية ميشال عون، إن لم تقدم الطبقة السياسية على فعل شيء من الإصلاحات والمحاسبة التي تحاكي طروحات صندوق النقد الدولي، كي تقدّم الدعم إلى لبنان الغريق. بل لبنان الكيان أصبح زورقًا، يتارجح بين أمواج الفساد والنهّزب من العقاب، وعواصف الأوضاع الاقتصادية التي اعتبرتها الأمم المتحدة ثالث أسوأ أزمة اقتصادية خلال هذا القرن، والتي باتت تنعكس عبر ظواهر اجتماعية تتفاقم وتتكاثر مهددة بغرق هذا الزورق الكبير، لبنان. ظواهر أفعال لدعمة باتت تؤرّق الداخل اللبناني، وتفقد ربّان السفينة القدرة على قيادة الزورق إلى بحر الأمان، بل تسارع في غرقه، ولكن المفارقة تكمن في أن الربّان (المسؤول) هو من يساعد على غرقه. فقر، بطالة، وتشرّد، وجوع لا يرحم، ظواهر لا ترحم، في مقابل تلك الصورة السوداوية هناك زعيم يعمد إلى تحسين صورته قبل الانتخابات النيابية المنوي إجراؤها في 15 مايو/ أيار. صحيح أن لبنان اليوم يعيش التخبط الوجودي قبل الغرق الأخير، إلا أنّ المجتمع الدولي لا يريد من لبنان أن يمرّ بالارتطام النهائي، فزيارة بابا روما إلى لبنان، في منتصف يونيو/ حزيران المقبل، تأخذ طابعًا روحيًا إذا بدء دولي لدعم هذا البلد. أخيرًا، قد لا يجد بعضهم بكل هذه الإيجابيات الدولية حول لبنان مرساة نجاة، لأنهم يعتقدون أن الأزمة في الأساس بين الأفرقاء، نتيجة الممارسات الكيدية بين العهد وخصومه، فبغضون المشكلة في إصرار رئيس البلاد على السير في قانونَ «التدقيق الجنائي»، الذي يحاكم الإدارة العامة والمالية للبلاد منذ اتفاق الطائف، لهذا قد لا يكون هناك من يوقف غرقه إلا بتسويات تفبرك في المطابخ اللبنانية، على أساس القاعدة العامة التي طبخت بها اتفاق الطائف، تحت شعار «عفى الله عمّا مضى».

(كاتب لبناني)

العراق وغياب مفهوم الدولة

إياد الدليمي

في محاضرة له خلال أعمال الدورة الثامنة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة (مارس/ آذار 2021)، قدّم المفكّر عزمي بشارة تعريفاً لمفهوم الدولة الحديثة، بغض النظر عن النظام الحاكم، فهي الدولة التي تحتكر العنف والتشريع، بالإضافة إلى وجود جهاز دولة بيروقراطي والسيادة على إقليم بعينه. كما تناول تعريف المواطنة في الدولة الحديثة، فهي، كما قال، مركّب الحقوق والواجبات المترتبة على العضوية في الدولة.

وهو تعبيرٌ واقعيٌ مستمدٌ من حقيقة الدول الحديثة التي تشكّلت عبر تجارب عدة، حتى صار لها هذا الهيكل والبنية التي نعرفها اليوم.

يعاني العراق، منذ احتلاله وغزوه أميركيا عام 2003 وإسقاط نظامه السابق بالقوة العسكرية، من احتلال مفهوم الدولة بشكل كبير، حتى لكأنك تتحدث عن مفهوم آخر لا علاقة له بمفهوم الدول الحديثة، ناهيك باختلالات أخرى رافقت هذا، لعل من أبرزها اختلال مفهوم المواطنة، فلم يعد المواطن هو كل عراقي يعيش على هذا الإقليم الجغرافي، له ما للعراقي الآخر من حقوق، وعليه ما عليه من واجبات، بل صار التصنيف لا يخضع، في أي حال، لمفهوم المواطنة.

في عراق ما بعد 2003 تحوّلت الدولة إلى مجموعة كيانات متداخلة، ولم تعد الدولة هي التي تحتكر العنف والتشريع، ونظرة سريعة إلى ما عاشه العراق منذ احتلاله تؤكد أن الدولة، بمفهومها الحديث، تراجعت لصالح مكونات أخرى أوجدها الاحتلال أو أذرعه التي جاء بها ودعمها، فالعنف لم يعد حكراً على الدولة، وبات سلاحا بيد قوى وأحزاب وميليشيات مختلفة.

حتى التشريع، صحيحٌ أن هناك دستوراً كُتب وأقرّ عام 2005، إلا أنه كان حبراً على ورق، فهو لا يلزم القوى السياسية والأحزاب وميليشياتها في أزمات كثيرة يفترض أن يكون هو الفيصل فيها، بينما ليس لأن ربّان الدولة العميقة يرى في هذه الشخصيات القدرة على معالجة الانسداد، وإنما لأنه رأى في هذه الشخصيات مهدّدا حقيقيا لجبهة سنّية اختارت التحالف مع مقتدى الصدر، الخصم اللدود لنوري المالكي، والذي وضع شرطا لا تقوى عليه قوى الإطار التنسيقي (شيعة) من أجل التحالف معها، يتمثّل في إبعاد المالكي عن أي منصب في التشكيل الحكومي المقبل، وهو ما لم تستطع عليه تلك القوى، والتي وجدت في عودة زعامات سنّية يمكن أن تخلخل الجبهة السنّية أمرا لا مفرّ منه، وحبلة قد تؤتي أكلها وتدفع القوى السنّية إلى مراجعة تحالفها مع الصدر.

مشهد آخر من مشاهد عراق ما بعد 2003 يؤكّد حجم الغياب المزمن الذي تعاني منه الدولة العراقية، فلا العنف تحتكره تلك الدولة، ولا التشريع بمختلف تفرّعاته، ناهيك طبعا بتغوّل كيانات مسلحة وسياسية، وحتى مالية، في جسد الدولة حتى باتت، في أحيان كثيرة، هي الدولة أو على أقل تقدير منافسا لها. ذلك كله لا يحملنا على التفاؤل بما يمكن أن تلده هذه العملية السياسية التي أثبتت عقمها، بل قد لا نبالغ إذا ما قلنا إن خطر تهاوي ما تبقى من رمزية الدولة بات اليوم أقرب من أي وقت مضى.

> خطر تهاوي ما تبقى من رمزية الدولة بات اليوم أقرب من أي وقت مضى

(إعلامي عراقي)

عن ثلاث مقدسيات يرفعن الراس

عيسى الشعيبي

هناك أعداد لا حصر لها من بنات المدينة المقدّسة وأبنائها الجديرين بالإطراء والثناء والتنويه، على ما ظلوا يُبلونه من بلاء بيّنٍ جلّ عن كل وصف في الدفاع عن زهرة المدائن، وما يواصلون بذله من تضحياتٍ ثمينةٍ في سبيل الحفاظ على هوية المدينة الباذخة بالرمزيات التاريخية، وما فتئوا يدفعونه تمسّكاً بعروبة المدينة الفريدة بأسوارها، بقبابها، يعبق بأسواقها وأزقتها العتيقة، بهذه البقعة القريبة من باب السماء، وبهذا العناد اللانهائي في صدّ عمليات التهويد والأسرلة المتواصلة، وذلك كله بالصمود والصلاة والتكبير والمقاومة، بقوافل الشهداء والجرحى والأسرى من دون حساب، وقبل ذلك وبعده، بخوض المواجهات غير المتكافئة بلا تهيّب، لا سيما على بوابات المسجد الأقصى وباب العامود والشيخ جرّاح وغيره. تطول قائمة من يجدر تسجيل أسمائهم في صفحة الشرف هذه. لذلك يقصر الحديث هنا عن ثلاث مقدسيات يشتغلن في حرفتنا، نحن المنخرطين في مهنة الكلام والإعلام.

ومن غير إجحاف بحقّ كثيرات يؤدّين، عبر قنوات أخرى متفاوتة المستوى، مهامهن الإعلامية باقتدار، أحسب أن مراسلات قناة الجزيرة الثلاث، شيرين أبو عاقلة ووجيدا البديري ونجوان سمري، قد انتزعن، بعد طول مراس، كامل نصاب التقدير والإعجاب، ونلن، بمواكبتهن الحثيثة المواجهات من عين المكان، آيات التحية الجزيلة، كما استحقت تغطياتهن الشاملة الوقائع اليومية الساخنة، على مدار الساعة، رفع القبّعات، لما تميّزن به من حرفيةٍ وخلفيةٍ معرفيةٍ وتفانٍ شديد، لا سيما في المواجهات التي لم تنته بعد في صحن «الأقصى»، في ما سوف يُعرف لاحقاً باسم معركة منع ذبح قرابين الفصح اليهودي داخل حرم أولى القبلتين.

إلى جانب ما سبق ذكره عن الخاصيّات المميزة لمراسلات «الجزيرة» المقدسيات الثلاث، وفوق كل ما يتمتعن به من حضورٍ لافت على الشاشة، وما تبثه كل واحدة من ثقةٍ لدى المشاهدين، بصدقية ما رأت بأم عينها، وبصحّة الرواية الإخبارية المنقولة عن مصادرها الأولية، هناك المثابرة بلا كلل ولا ملل على متابعة الوقائع الميدانية عن قربٍ شديد، مهما كانت الصعاب وكانت الأخطار، بما في ذلك التعرّض للضرب والمنع والإبعاد، على نحو ما جرى مراراً في أحداث سابقة في القدس وجنين ونابلس وغيرها من المدن والأنحاء التي يواجه أهلها، بصدورهم العارية، فاشية الاحتلال البغيض.

ما أملى هذه المطالعة، وقدّم موضوعها على غيره من موضوعاتٍ تغلي على النار، هو ما تتمتع به المراسلات الثلاث من حسٍّ وطنيٍّ رهيف، من انفعال فوق شخصي، وحماسة طالعة من سويداء القلب، كانت تتجلّى أحياناً على هواء البثّ المباشر، وفي التغطيات التلفزيونية المفتوحة، الأمر الذي شكّل لدينا، نحن المتابعين عن كثب، انطباعاً ظلّ يتعزّز ، وهو أننا بين أيديهن نقع أسرى سحر مقدسيٍّ خاص، أننا قدّام مناضلات حقيقيات، قبالة حضور جميل، يفيض عن حوافي الشاشة، ويملأ البيوت المفعمة بالهواجس إزاء مستقبل القدس، وبالقلق على راهن المرابطين في أكنافها، بقسط وافر من الاطمئنان، وبيقين بالغ، مفاده أن في مدينة التكبيرات والأجراس قوماً جبارين، رجالاً ونساءً ذوي بأس شديد.

ختاماً، ومن غير عقد مقارنات ظالمة مع أندادهن في الميدان، يمكن المجازفة بالقول إن الشطر النسائي الجميل من فريق «الجزيرة» في الأراضي الفلسطينية، وفي القلب منه شيرين وجيفارا ونجوان، قد يكون أكفأ فرق القناة الأوسع مشاهدة في العالم العربي، سواء من حيث جودة التغطية للأحداث، أو من حيث فهم خلفية المجريات اليومية، ناهيك عن تلك الإطلالات المتّسمة بالرصانة لمقدسياتٍ يرفعن الرأس عالياً، وهن يؤدين رسالتهن بإخلاص، ليس للقناة المنشغلة بالموضوع الفلسطيني فحسب، وإنما أيضاً لشعبٍ ينظر إلى بنائه المبدعات بكل فخر واعتزاز، ويرى فيهن فارساتٍ مجليات، يحاربن بالقوة الناعمة في الصف الأول، ويحسنّ القتال في الخندق الأمامي.

القبض على خفّة دم المصريين

محمد طلبة رضوان

كان الرئيس جمال عبد الناصر ينزعج من النكت السياسية، وأحياناً يخشاها، ويحذّر منها، بوصفها مؤامرة، كما حدث في أحد خطاباته، بعد هزيمة يونيو 1967، حين أشار إلى أنّه يعرف الشعب المصري، ويعرف أنّ التنكيت طبعٌ فيه، لكنّه يخشى أن تتحوّل النكت إلى ثغرةٍ يمرّ منها العدو. يروي الكاتب الصحافي طابع الديب، في كتابه البديع «جمهورية الضحك الأولى» أنّ عبد الرحمن الخميسي ومحمود السعدني وكامل الشناوي كانوا يجلسون، في الخمسينيات، على قهوة عبد الله في الجيزة، ويطلقون النكات على مجتمع ما بعد ثورة يوليو، ومشاهيره، خصوصاً الضباط، وفي اليوم التالي تصبح النكتة على كلّ لسان، بعد أن يتناقلها روّاد القهوة، فصدر قرار بنقل الخميسي من عمله في صحيفة الجمهورية إلى شركة باتا للأحذية، بدعوى أنّه من أعداء الثورة. وتعرّض السعدني للاعتقال، غير مرّة. لهذا الحساب وغيره، هدّد عبد الناصر الشناوي بنفسه في مناسبة عامة، وظلّ

الوصاية الهاشمية... الأخطر قادم في القدس

محمد أبو رمان

على الرغم من أنّ مقالات وآراء كثيرة منشورة في الصحافة الإسرائيلية خفّفت من حدّة تصريحات رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، في مجلس النواب (تعقيباً على اقتحام المستوطنين وقوات الاحتلال الحرم القدسي)؛ إلاّ أنّ مقالاتٍ وتصريحاتٍ وتسريباتٍ إعلامية إسرائيلية أخرى (مقصودة) استثمرت هذه التصريحات، لتوجيه رسائل حادّة تجاه الأردن.

تشير الرسائل القادمة من الجانب الإسرائيلي بوضوح إلى التغييرات الجوهرية التي طرأت على العلاقات الأردنية - الإسرائيلية، سواء ما تعلّق بالحالة العربية، بخاصة بعد موجة التطبيع والاتفاقيات الإبراهيمية، وتدفق العلاقات العلنية والسرّية بين الطرفين، أو على صعيد الانتقال إلى المرحلة الجديدة في المشروع الصهيوني في القدس (منذ إدارة ترامب). في اجتماع الخميس الماضي في عمّان، الذي دعا إليه الأردن لمناقشة التطورات في المسجد الأقصى، لم يحضر وزراء خارجية السعودية والإمارات والجزائر. وعلى الرغم من تأكيد مسؤولين أردنيين أنّ الغياب ليس رسالة سياسية، بل مرتبط بأمور أخرى، سواء صحية (وزير الخارجية السعودي اكتشف إصابته بكورونا، والإماراتي مرتبط بموعد رسمي مسبق) إلاّ أنّ حجم الاهتمام الرسمي العربي بموضوع القدس ومركزية القضية الفلسطينية أصبح ثانوياً، وهو أمرٌ لم يعد مخفياً. ولعلّ التحوّل الأكثر خطورة يتمثّل بالموقف التركي الذي تراجع في زخمه كثيراً مقارنةً بالمرحلة السابقة، مع وجود إشارات واضحة إلى أنّ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أجرى استدارة غير معلنة في السياسة الخارجية في العلاقة مع السعودية والإمارات، وأخيراً إسرائيل.

إذن، الطرف المعني الرئيس اليوم بموضوع القدس والمقدّسات، بجوار الفلسطينيين، هو الأردن، في حين يتراجع الجميع خطواتٍ إلى وراء، فإنّ تصريحات الملك ورئيس الوزراء وجولات وزير الخارجية وجهوده تؤكّد على أنّ الموقف الأردني لا يزال يحتفظ بالزخم نفسه تجاه القدس والمقدّسات، لكن الفرق أنّ الموقف الإسرائيلي تجاه الأردن هو الذي تغير. وبدلاً من محاولات التطمين والتهدئة من الإسرائيليين تجاه الاحتجاج الأردني، فإنّ اللغة الإسرائيلية انقلبت إمّا إلى إثارة الشكوك في الموقف الأردني، بادّعاء وجود قناة خلفية بين الطرفين، وما الموقف المعلن إلاّ لذرّ الرماد في العيون أو من خلال الهجوم على الأردن والتهديد المبطّن والمعلن في أحيانٍ أخرى بالكشف عن الوجه الإسرائيلي الآخر في العلاقة مع الأردن، وتذكيره بموازين القوى والتحوّلات الجارية في المنطقة وفي العالم. وتجاوز بعضهم ذلك إلى دعوة إلى قطع الغاز عن الأردن، بل وصل التلميح الإسرائيلي إلى الحالة الداخلية الأردنية والأزمات الأخيرة، أي بمعنى التلويح باستخدام الأوراق كافّة التي تُضعف الموقف الأردني والدور الحالي!

في سياق هذه المناخات، عُقدت جلسة حوارية مغلقة في معهد السياسة والمجتمع (الأسبوع الماضي) طرح موضوع العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في ضوء تطوّرات المشهد في المسجد الأقصى. وخلص المشاركون إلى نتيجتين رئيسيتين في قراءة المشهد: الأولى أنّ ما هو أسوأ لم يأتِ بعد، إذ إنّ المرحلة المقبلة هي تهويد القدس وتغيير الوضع في الأقصى، وهو أمر أصبح محطّ إجماع لدى القوى الإسرائيلية كافّة، مع اختلالٍ كاملٍ في موازين القوى، والسيناريو الأخطر قادم. الثانية أنّ المعطيات التي انبنت عليها العلاقة الأردنية - الإسرائيلية، أو بعبارةٍ أدق المنظور الإسرائيلي للدور الأردني ولأهمية الأردن استراتيجياً ولأفضلية الاستقرار السياسي، تغيّرت، وميزان القوى الدولية والإقليمية انهار لصالح إسرائيل، ما يعني أنّ التعامل وفق المعايير القديمة والمعادلة السابقة لم يعد مُجدياً ولا منطقياً على صعيد ترسيم الخيارات الأردنية.

إذا كان السيناريو الأكثر توقعاً هو انفجار الأوضاع في القدس واستمرار سلطات الاحتلال في عملية تغيير الأوضاع، فما هي الخيارات الأردنية، وما هي أفق «الإمكان» الأردني في التعامل مع هذه التطورات، في حالة ازداد الأمر سوءاً، ولو افترضنا، مثلاً، عودة الجمهوريين بالصيغة الترامبية المتطرّفة في الانحياز لإسرائيل؟ يتحدّث تقدير موقف صدر عن معهد السياسة والمجتمع (بناءً على الورشة السابقة) عن ثلاثة خيارات أمام الأردن:

الأول ما أُطلق عليه الخيار التصعيدي، والذي قد يقود إلى توتر شديد في العلاقة بين الأردن وإسرائيل، ويحمل معه كلفة سياسية، ربما ستكون كبيرة إذا عاد الجمهوريون لاحقاً، ومحاولات إسرائيل وبعض «حلفائها الجدد» اللعب في المعادلة الداخلية الأردنية، وانعزال الأردن عن المشهد الإقليمي.

الثاني وهو نقيض الأول، التهدئة مع إسرائيل، وعدم الانجرار وراء تكبير مفهوم الوصاية ليأخذ أبعاداً سياسية تفوق قدرة الأردن على التحمّل، وبالتالي يزج الأردن في صراع بغير توازن قوى. ويعلّق أحد السياسيين بالقول إنّه لم تبق إلاّ دول عربية محدودة لم تطبّع مع إسرائيل وتتقرّب منها، بينما كان الوضع في السابق معكوساً، فالوضع انقلب رأساً على عقب، وحتى مفهوم الوصاية، وفقاً لهذا الاتجاه، غامض في اتفاقية السلام الإسرائيلية - الأردنية، ويقوم على كلماتٍ مثل الدور الأردني ومفاوضات الحل النهائي وحرية الوصول إلى أماكن العبادة، وهي مصطلحاتٌ لا تحمل، في الظرف الراهن، أبعاداً سياسية واضحة للوصاية الهاشمية.

الثالث، وهو خيار الموازنة بين الاعتبارات الرئيسية المهمة المتمثلة بأنّ موضوع القدس والضفة الغربية عموماً لا ينفصل عن الأمن الوطني الأردني، وعن المعادلة الداخلية وعن الدور التاريخي والرمزي للإسلاميين من زاوية في مقابل التحوّل في الظروف الدولية والإقليمية بصورة جذرية، بما يخدم موازين القوى الإسرائيلية من زاوية ثانية، ما يعني أن على الأردن، وفق هذا الاتجاه، أن يزن، بصورة دقيقة وعميقة، بميزانٍ من ذهب أي خطوة يقوم بها تجاه ملف القدس والمقدّسات ويدرس الموضوع بعقل هادئ وبواقعية ما يحول دون تمادي إسرائيل في تجاهل الدور الأردني، بل والتخلّي عن التزامها تجاه الوصاية الهاشمية، وأيضاً بما يضع حدّاً لسقف توقعات الشارع الأردني من إمكانات الأردن وقدراته في موضوع الوصاية، بخاصة مع التراجع الملحوظ للدور التركي وضعف السلطة الفلسطينية وهشاشتها، وأخيراً انهيار البعد العربي - الإسلامي.

> موضوع القدس والمقدّسات والضفة الغربية يتجاوز مسألة الوصاية الهاشمية إلى أنّه مسألة أمن قومي أردني

> لمّا تحدّث رئيس الوزراء قدّم خطاباً عاطفياً، وليس سياسياً محبوكاً، ولم يؤطّر من خلاله الموقف الأردني

وبعيداً عن عمليات الترجيح والتفضيل في السيناريوهات السابقة والمناظرة حولها، فإنّ من المهم الإشارة إلى نقاط كانت محلّ اتفاق بين المشاركين في الورشة:

الأمر الأول، أن موضوع القدس والمقدّسات والضفة الغربية يتجاوز مسألة الوصاية الهاشمية، في أبعادها، الرمزي والتاريخي والأدبي، إلى أنّه مسألة أمن قومي أردني في الصميم. وعليه، من الضروري أن يكون الأردن واضحاً مع الأميركيين والإسرائيليين في تعريف علاقته بما يحدث. الثاني، أنّ الأردن عادة ما يخسر عامل الوقت في إدارة الأزمات أو التعامل معها، وظهر ذلك جلياً في الساعات الأولى من الأزمة، إذ غاب الموقف الأردني بصورة جلية، لوجود الملك في العلاج في ألمانيا، وساد الصمت الموقف الحكومي في المشهد الداخلي، بالرغم من جهود ملحوظة من الساعات الأولى لوزير الخارجية، لكن لم تكن هنالك رواية أردنية رسمية موجّهة إلى الرأي العام الأردني، فظهر الأمر وكأنّ الأردن خارج السياق تماماً. الثالث، هنالك مشكلة حقيقية في توزيع الأدوار في مراكز القرار الأردني، بل ثمّة خلط خاطئ للأدوار، فمثلاً من الضروري أن يكون هنالك ترسيم متوافق عليه لمواقف الملك وخطاباته، ثم الحكومة في الشأن الداخلي، ووزير الخارجية، والمساحات المتاحة للشارع، ليقوم بأدوار مهمة لمساندة الموقف الرسمي.

إلاّ أنّ ما حدث نقيض ذلك تماماً، تأخر الموقف الحكومي، ثم لمّا تحدّث رئيس الوزراء قدّم خطاباً عاطفياً، وليس سياسياً محبوكاً، ولم يؤطّر من خلاله الموقف الأردني، بل استفاد الإسرائيليون منه للهجوم على الأردن.

والأسوأ من ذلك كله أنّ الحكومة تعاملت بضيق أفق شديد مع حركة الشارع، فقطعت الأنوار عنّ المساجد بعد صلاة الفجر، إذ انطلقت دعوات إلى ما سمي الفجر العظيم للاحتجاج على ما تقوم به إسرائيل، ما شوّه الموقف الأردني وأثار الشكوك بشأنه، وهو أمرٌ يؤكّد مسؤولون أنّه كان اجتهاداً ميدانياً خاطئاً، لكن كم كان حجم كلفته على سمعة الأردن وصورته وعلاقة الدولة بالشارع؟ الأمر الرابع، هنالك تداعيات خطيرة متوقعة في المرحلة المقبلة، جرّاء عملية تهويد القدس، فالخشية كبيرة لدى الأردنيين الذين يحملون البطاقات (الهويات) المقدسية أن تسحبها إسرائيل منهم، وهو أمر، في العادة، تقابله السلطات الأردنية بسحب جوازات سفرهم الأردنية، أي أنّهم هم الضحية في الجهتين، وهي أمورٌ من المفترض التحضير لها جيداً، والدخول في اشتباك دبلوماسي مع الإسرائيليين، وعدم انتظار النتائج الوخيمة إن وقعت.

(كاتب ووزير أردني سابق)

الحرب الروسية تفجر علاقة الثروة والسلطة في المغرب

عبد الحميد اجماهيري

ربما لم يخطر في بال رئيس الحكومة المغربية، عزيز أخنوش، أن القنابل التي أخرجتها الحرب الأوكرانية الروسية من مخازن الأسلحة ستفجر في وجهه سجالا كبيرا وضعه في قلب التراشق السياسي - الإعلامي المتفرّع عنها، فالذي حصل أنّ النيران المتكرّرة على كيف سلطت أضواء حارقة على علاقة الثروة بالسياسة في المغرب الأقصى، بمجرّد أن بدأت الآثار الأولى للحرب على تزويد العالم بالغاز والنفط، وارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق في محطّات الوقود المغربية.

وعزيز أخنوش رئيس الحكومة، باسم حزب التجمع الوطني للأحرار الذي حصل على المرتبة الأولى في الانتخابات السابقة، في سبتمبر/ أيلول 2021، ليس رجل سياسة فقط، بل هو أحد أثرياء المغرب الثلاثة الكبار، له باع طويل للغاية في مجال المحروقات، وهو يرأس «هولدينغ» عملاقاً، في قلبه شركة أفريقيا لتوزيع المحروقات التابعة له. وأول الخطايا التي طفت على المشهد المغربي هي الأرباح الهائلة على حساب المواطنين التي حققتها شركات التوزيع تلك، وقد فاقت أرقاماً خيالية يتداولها الشعب المغربي، والمناوئون، اليساريون منهم أو غير اليساريين، والنقابات والجمعيات المدافعة عن المستهلكين وأطياف المعارضة في البرلمان وخارجه. وهو الموضوع الذي أثير قبل الانتخابات، قبل أن يصبح عزيز أخنوش رئيساً للحكومة بعد سقوط مدوّ لحكومة الإسلاميين بقيادة سعد الدين العثماني. وقتها كان أخنوش وزيراً قوياً في حكومتي عبد الإله بنكيران والعثماني على التوالي، وعندما اتخذت الحكومة الإسلامية قرار تحرير أسعار المحروقات، راكمت الشركات وأصحاب النفط في المغرب أرباحاً خيالية أدّت، بشكل غير مباشر، إلى موجة من المقاطعة، كان هدفها أخنوش نفسه الذي كان من ضحاياها، بل إنّ تقريراً صادراً عن لجنة في البرلمان لتقصّي الحقائق أبرز، قبل نحو أربع سنوات، أنّ أرباح شركات توزيع المحروقات تجاوزت 71 مليار درهم مغربي، وهو رقم خيالي في بلادٍ تصارع من أجل تعميم التغطية الصحية والدفاع عن اكتفائها من الغذاء. وحصل أنّ التقرير، وما أثاره في الشارع المغربي وصالونات السياسة، ألقى في مجلس المنافسة، وهو هيئة دستورية تعمل على ضبط المنافسة الحرّة في الميدان الاقتصادي، حجراً ضخماً في بركةٍ بدأت تأسن وتفوح منها رائحة الغاز والبنزين القوية! فوجد رئيس الحكومة الحالي نفسه، قبل تنصيبه، في قلب معركةٍ وصلت أصداؤها إلى هذا المجلس، وانتهت أوراقها بين يدي العاهل المغربي الذي شكل لجنة ملكية لأجل النظر في القرارات التأديبية التي أصدرها مجلس المنافسة ضد هذه الشركات المتهمة منه بنوع من التواطؤ في ضبط السوق والتحكّم في الأسعار على حساب منافسة شفافة تخدم المستهلك.

على الرغم من النهاية «التراجيديوقراطية» التي انتهت إليها أعمال المجلس وإعفاء رئيسه اليساري إدريس الكراوي، وتشديد ملك البلاد على إعادة النظر في القوانين المنظمة لعمله، فإنّ الدرس السياسي أنّ قوة النفوذ الذي تملكه شركات المحروقات، وأولها شركة رئيس الحكومة، أصبحت من عناوين اليومي السياسي والمعيشي للمواطنين قبل المختصين. وأصبحت الحقيقة البارزة أنّ النيران (أو الاضواء، لا فرق بينهما في حالة المحروقات)، قد سُلطتْ على رئيس الحكومة، بالرغم من أنّه أصدر بلاغاً (بياناً) يعفي فيه نفسه من إدارة مقاولاته، إن لم نقل إنّ السياسة شكلت غرفة الصدى للثروة، إذ صار يجرّ وراءه طبولها منذ ذاك الوقت.

آثار الحرب على تزويد المغرب من المحروقات، أسوة بباقي العالم، ثم الارتفاع الصاروخي للأسعار، بما فيها أسعار المواد الغذائية، سلطا الضوء على زواج الثروة والسلطة، متمثلة في وضعية رئيس الحكومة الذي يعدّ، بقوة النص الدستوري، «شريكاً دستورياً» أعلى في إدارة السياسات العمومية. والحال أنّه لم يسبق لأي رجل سياسة أن جمع وراكم السلطة ونفوذها مع الثروة وتأثيرها، كما هو حال رئيس الحكومة المغربية، ما جعل الصحافيين والسياسيين والمحللين يلتقطون كيف أنه رجل السياسة الأول الذي راكم نفوذاً سياسياً واقتصادياً ومؤسساتياً لم يجتمع لغيره، حتى أنّه بدا، في لحظات برلمانية حديثة، ناطقاً باسم الأثرياء في السياسة وباسم السياسيين في الثروة، عندما اعتبر، في لحظة رد فعل غير محسوبة، أنّ كل «ما قيل عن الأرباح مجرد كذووب (كذب، بالدارجة المغربية)» من دون أن يقدّم أي دليل مادي على ذلك.

ومن أبرز الأصوات اليوم في الساحة المغربية صوت ما أصبح معروفا باسم «جبهة إنقاذ مصفاة سامير»، وهي مصفاة لتكرير النفط وتخزينه، كان الوطنيون الأوائل قد جعلوا منها عنوان الاستقلال الاقتصادي وقاعدة للتحرّر في اتخاذ القرار. وتضم اللجنة أسماء من كل الطيف السياسي، سيّما التقدّمي منه، نشرت، أخيرا، تقارير موثقة ومرقّمة عن الزيادات الفاحشة في الأرباح تجاوزت ضعف ما جرى الإعلان عنه سابقا، بناء على تقرير اللجنة البرلمانية لتقصّي الحقائق. وتعتبر الجبهة أن قرار «إعدام سامير» التي طالبت أحزاب مغربية عديدة (منها اثنان يشاركان في الحكومة!) بتحويل أصولها الى الدولة (تأميم) يزيد من حدّة سلطة المال على حرية التنافس وتوظيف القرار السياسي في خدمة المستفيدين من أزمة المحروقات والأسعار.

الأنكى أنّ رئيس الحكومة، المقاول الأبرز في القطاع، لم يبدّد مخاوف الرأي العام المغربي، بل اكتفى برمْي الشك على تقرير برلماني، كان موضوع نقاش مؤسّساتي واسع، وعلى عمل مجلس دستوري هو مجلس المنافسة، كما اعتُبر ردّاً على كلّ الأصوات، بما فيها تقرير وزير معه في الحكومة السابقة التي قادها الإسلامي سعد الدين العثماني وتقارير جبهة «إنقاذ سامير» وقد هاجم رئيس الحكومة كلّ هذه الأدبيات، من دون أن يعطي للمغاربة ما يبرّر به تكذيبه الذي أثار تعاليق كثيرة.

وعندما لا يجد المغاربة شبيهاً له في تاريخهم السياسي المعاصر، عادة ما يقارنون رئيس حكومتهم بالإيطالي سيلفيو بيرلوسكوني أو اللبناني رفيق الحريري، في جمعه بين النجاحين، المالي والسياسي. كما يمثل مرحلة لم يسبق أن كان التلازم فيها بين السلطة والثروة تاماً كما الحال الآن، حتى أنّ السياسيين لا يتردّدون في القول إنّ الثروة صارت هي السلطة، ودليلهم على هذا الانتخابات السابقة في سبتمبر/ أيلول الماضي.

> لم يسبق لأيّ رجل سياسة أن جمع وراكم السلطة ونفوذها مع الثروة وتأثيرها، كما هو حال رئيس الحكومة المغربية

> لا يخفي سياسيون مغاربة من مشارب متضاربة أنّ السلطة والثروة توجدان اليوم في قلب الرهان الديمقراطي

ولا يخفي سياسيون مغاربة من مشارب متضاربة أنّ السلطة والثروة توجدان اليوم في قلب الرهان الديمقراطي، كما يظهر من خلال نقد الائتلاف الذي يقوده أخنوش، وتسمية المعارضة اليسارية له، في شخص حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أولاً، ثم عموم المعارضة ثانياً بـ«التغوّل»، أي الهيمنة التي تقتل ما عداها، حتى أنّ الثروة «حرّرت» أصحابها من «إجبارية المساواة» بين الأحزاب في التنافس.

ومما وتّر الأجواء أكثر من السابق الشعور العام لدى الهيئات النقابية وممثلي الفئات الوسطى بأنّ الحكومة التي يقودها الثري عزيز أخنوش تستعين بما يمكن تسميتها «دروعاً جبائية» في وجه الضريبة على الثروة، وجَعْل أي قرار من هذا القبيل لا يصل إلى التنفيذ. وثالثة الأثافي التي ما زالت تفاعلاتها تتوالى في المغرب الوسائل التي استعملت في حرب المحروقات والأسعار بين رئيس الحكومة وخصومه الإسلاميين، وفي مقدمتهم الرئيس الأسبق للحكومة عبد الإله بنكيران، فلم يتردّد الرجلان معاً في استعمال ورقة قرار الجزائر في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بقطع أنبوب الغاز الذي يمرّ بالمغرب ويتوجه الى إسبانيا، وقد أصيب جزء كبير من الرأي العام بالذهول، عندما أصر الطرفان على استعمال ورقة الأنبوب الغاز الجزائري الـ«أورو - مغاربي» في لعبة كسر العظام بينهما، عندما اتهم الرئيس الحالي، في جلسة للبرلمان، الرئيس الأسبق بأنّه «أخفى» عنه، قرار الجارة الشرقية للمغرب، وردّ عليه الرئيس الأسبق، من خلال «لايف» فوري، بأنّه فعل ذلك لأنّ «خصمه رجل أعمال ومقاول» في المحروقات، كان من الممكن ان يستعمل «المعلومة لترتيب أموره»، وبالتالي الزيادة في أرباحه.

كان واضحاً أنّ خطورة إفشاء ما أحاط بهذه المعلومات التي تدور عادة بين رؤساء الدول والحكومات في عز التوتر مع الجزائر كان سلوكاً غير محبذ، واعتبرته مقالاتٌ عديدة نوعاً من الاستسهال غير المسؤول، وقد تكون له عواقبه، خصوصاً أنّ السياسيين البارزين أقحما اسم العاهل المغربي في مبارزاتهما العلنية، فقد اعتادت الطبقة السياسية المغربية التحفظ الكبير في الحديث في القضايا السيادية، وفي تجريب أسلحة تدمير شامل، لا سيما التي لها علاقة بالجوار الشاقّ والحارق شرق المملكة. والقرار الجزائري في وقف أنبوب الغاز العابر للتراب المغربي، على الرغم من أنّه كان معروفاً ومتوقعاً، ذو سياق جدٍّ متشابك، يعنى بعلاقات نزاع مغربية جزائرية تزداد حدّة، وبدولة تعيش تحولاً هاماً إزاء المغرب، هي إسبانيا، علاوة على احتمال استعماله في حرب الإعلام التي تقودها المنابر والمنصّات الرسمية وشبه الرسمية في الجزائر ضد المغرب. ولم يسبق أن استعملت خفايا قرار هام كبير كهذا في الساحة السياسية، الشيء الذي ألقى بظلال معتمة على مصداقية رجلي السياسة المعنيين، وزاد من تأجيج حرب الثروة والسلطة والمحروقات في المغرب.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads